العملات الأجنبية :

أولا: تعريف العملات الأجنبية :

تعرف العملات الأجنبية المتوفرة لدولة ما بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى و التي تشمل أوراق النقد الأجنبي و الودائع تحت الطلب و لأجل بعملات هذه الدول بالإضافة إلى السندات الحكومية و الذهب و حقوق السحب الخاصة. أي أنها تشمل بالإضافة إلى موجوداتها من عملات الدول الأخرى، أية التزامات مالية على الدول و الهيئات الدولية و الإقليمية يمكن تحويلها إلى نقود جاهزة .

ثانيا: أهمية التعامل بالعملات الأجنبية:

إن المرحلة التي يشـــهدها العالم من توجه نحو الانفتاح و تحرير الأســـواق و التحول العالمي في الاقتصاديات أو ما يسمى بالعولمة زادت من أهمية التعامل بالعملات الأجنبية و التي أصبحت ضرورة للعمليات التجارية و العلاقات بين الدول التي يترتب عليها قبض جزء من قيمة صـــادراتها من هذه السلع ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية و دفع جزء من مستوردات الدولة بعملات أخرى غير عملتها الوطنية، الأمر الذي يحتم خلق أســـواق لتبادل العملات الأجنبية، و تتم معظم المدفوعات الخارجية للدول عادة بعدد محدود من العملات الأجنبية و التي تسمى بالعملات الرئيسية.

ثالثا: العملات الرئيسية القابلة للتحويل:

العملات الرئيسية و التي تسمى أيضا بالعملات القيادية هي عملات وطنية تعود لأقطار معينة و تقوم بوظائف النقود المعروفة على صـــعيد الاقتصـــاد الوطني و لكنها تتمتع بصـــفات من الناحية الاقتصادية جعلتها أهلا للثقة و الاعتراف على الصعيد الدولي .

و يوجد في الوقت الحاضر العديد من هذه العملات، غير أن أبرزها الدولار الأمريكي لأنه :

- أكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة و المدفوعات الخارجية .
- عملة الدفع في تجارة النفط الدولية.
- عملة التدخل للمحافظ على أسعار العملات الأخرى.
- عملة احتياط رئيسية تحتفظ بها الدول ضمن موجوداتها من العملات الأخرى .

– وظائف العملات الرئيسية:

تؤدي العملات الرئيسية الوظائف التالية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية :

- ✓ **قياس أســـعار و أقيام الســـلع و الخدمات في التجارة الدولية:** فمثلا من خلال الدولار الأمريكي يمكن تقييم المبيعات في التجارة الدولية برمتها.
- ✓ **تسوية المدفوعات الدولية** : حيث تستخدم العملات الرئيسية لتسوية المدفوعات الجارية بين البلدان بالنظر للقبول العام التي تتمتع بها هذه العملات .
- ✓ **اســـتخدامها كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية** : حيث تســـتخدم هذه العملات إلى جانب الذهب كجزء من المقابل النقدي للعملة المحلية اســـتنادا إلى التعليمات المالية المرتبطة بالبلدان المختلفة ، باعتبار أن معادلة عرض النقد تشمل العملة المحلية زائد العملات الرئيسية.
- ✓ **كوســـيلة للتراكمات على المســـتوى الدولي:** و يقصـــد به ، إن وجود هذه العملات لدى البلدان المختلفة ســـيؤدي إلى زيادة الجانب المالي للتراكمات المحلية، و بالتالي ســـتســـاعد على تأمين الجانب الســـلعي لهذه التراكمات كالمواد الأولية و الســـلع الوســـيطة و المعدات ..الخ. فحينما تســـتورد هذه الســـلع من الخارج يتم دفع أقيامها بالعملات الرئيســـية التي تعد إحدى مكونات الاحتياطات الدولية.

– صفات العملات القيادية :

حتى تلعب العملة دورها كعملة رئيسية و عملة احتياط فلابد لها و أن تكون :

- ✓ الاستقرار النقدي : و يشمل العنصرين التاليين : ثبات أسعار السلع و الخدمات و كذا ثبات المحتوى الذهبي.
- ✓ توازن ميزان المدفوعات ،
- ✓ وجود فائض في الأرصدة الذهبية،
- ✓ الإنتاجية العالمية، و الإنتاج الواسع، و مكانة البلد في التجارة الدولية،
- ✓ **قابلية التحويل** فيما بين العملات القيادية طالما أن العملات القيادية تلعب دور العملات الرئيســـية و لغرض الاحتياط على الصـــعيد الدولي ، فلابد أن تكون عملات قابلة للتحويل فيما بينها ، اي الا تفرض الدولة التي بحوزتها هذه العملات قيود على مدفوعاتها الخارجية المقومة بها ذاتها بوصفها نقود عالمية .

رابعا: أدوات التعامل بالعملات الأجنبية:

لا تقتصر التعامل في أسواق العملات الأجنبية على العملات الأجنبية بل هناك أدوات مختلفة يتم التعامل بها بهذه الأسواق منها :

– **الحوالات الخارجية:** تعتبر الحوالات الخارجية أوامر يصـــدرها البنك إلى مراســـليه بناء على طلبات عملائه و تقسم الحوالات الخارجية إلى:

- ✓ **حوالات خارجية صـادرة** : في هذا النوع من الحوالات يأمر البنك المحلي مراسـليه بدفع قيمة الحوالة بعملة أجنبية للمستفيد بعد أن يكون قد قبض قيمة الحوالة بعملة وطنية.
- ✓ **حوالات خارجية واردة:** يقوم البنك المحلي بالدفع للمستفيد قيمة الحوالة بعملة وطنية بعد أن يكون قد قبض هذه القيمة بعملة أجنبية من بنكه المراسل.

– **الشـــيكات المصـــرفية بالعملات الأجنبية** : و هي أوامر دفع يصـــدرها البنك المحلي بصـــفته الساحب يأمر فيها مراسليه بدفع مبلغ معين بالعملة الأجنبية لمصلحة المستفيد.

و من الجدير بالذكر أن الســـاحب و المســـحوب عليه في الشـــيكات المصـــرفية هي بنوك (البنك المحلي، والبنك المراســـل) ، و في العادة يحتفظ البنك المحلي لدى البنك المراســـل بحســـاب بالعملة الأجنبية و ذلك لتنفيذ الحوالات الخارجية و الشيكات المصرفية و غيرها من أوامر الدفع الأخرى .

– **شيكات المسافرين (الشيكات السياحية):** و هي عبارة عن أوامر دفع يصدرها البنك المحلي بناء على طلب عميله يطلب فيها دفع مبلغ معين و بعملة قابلة للتحويل أو قد تكون بأكثر من عملة واحدة قابلة للتحويل، و يقوم البنك المحلي باســتلام عملة محلية مقابل بيع شـــيكات المســـافرين بالعملة الأجنبية، كما و يقوم البنك المراسل بتسليم عملة محلية مقابل الحصول على عملة أجنبية .

– **الاعتمادات الشخصية** : وهي عبارة عن رسالة يوجهها البنك المحلي إلى مراسليه في الخارج يطلب فيها دفع أية مبالغ يسحبها حامل الرسالة و ذلك ضمن سقف محدد بعملة رئيسية وضمن مدة محددة .

و تعتبر الاعتمادات الشـخصية من الأدوات المصـرفية المعروفة لتسـهيل متابعة احتياجات المسـافرين بمبالغ مرتفعة بعملات أجنبية مختلفة في دول مختلفة قد يمر بها المســـافر، و يكون ذلك مقابل عملة محلية استلمها البنك المحلي من عميلة.

– **أوراق النقد الأجنبي** : تعتبر جميع العملات الأخرى باستثناء العملة المحلية هي أوراق نقد أجنبي ، و تتعامل البنوك بشكل اعتيادي بشراء و بيع أوراق النقد الأجنبي و خاصة أوراق نقد العملات الرئيسية التي لا يخضع إدخالها أو إخراجها من و إلى مراكز التعامل العالمية إلى أية قيود أو محددات ، وقد يتم شراء و بيع النقد الأجنبي مقابل النقد المحلي، أو مقابل بعضه البعض ، و لتغطية المصارف التي تتحملها البنوك بسبب تعاملها بأوراق النقد الأجنبي، فان البنوك تفرض هوامش واسعة بين أسعار شرائها و أسعار بيعها لتلك الأوراق، أي أنها تشتري أوراق النقد الأجنبي بسعر يقل عن سعر شراء الحوالة و تبيعه بسعر يزيد عن سعر بيع الحوالة .

– **اتفاقيات إعادة الشراء:** تعتبر اتفاقيات إعادة الشراء من أدوات التعامل بالعملات الأجنبية و هي تعني امتلاك الأموال عن طريق بيع الأوراق المالية مع اتفاقية في نفس الوقت من قبل البائع يتعهد فيها بإعادة شراء هذه الأوراق بعد فترة محددة و بسعر أعلى من سعر البيع الأول يتفق عليه، حيث يتم التسليم و إعادة التسليم الفعلي لهذه الأوراق المالية عند عملية البيع و عملية إعادة الشراء.

– **الودائع تحت الطلب** : الوديعة هي عقد بين طرفين يتعهد الطرف الأول باداع مبلغ من المال لأجل معين، و يتعهد الطرف الثاني بدفع فائدة يتم تحديدها في العقد بتاريخ الاستحقاق .

و من الجدير بالذكر أن الودائع تحت الطلب تمكين المودع من السحب و الإيداع في الحساب في أي وقت يشاء و في العادة لا تدفع البنوك على هذا النوع من الودائع أية فوائد و لكن في ظروف خاصة تعطي البنوك على هذه الودائع فوائد لا تتجاوز 1 % في الأوقات التي تقل فيها مصادر التمويل لدى البنوك التجارية .

– **الودائع لأجل:** و في هذا النوع من الودائع تقوم البنوك بدفع فوائد مرتفعة لأصحاب هذه الحسابات، و تمتاز الودائع لأجل بإمكانية استثمارها لفترة أطول من الودائع الأخرى نظرا لكونها من الحسابات الخاملة إلا أنها تعتبر في نفس الوقت من الودائع ذات التكلفة المرتفعة.

– **شهادات الإيداع** : و هي عبارة عن شهادة تصدرها البنوك و المؤسسات المالية تشهد فيها بأنه تم إيداع مبلغ محدد لديها لمدة محددة تبدأ من تاريخ إصدار الشهادة و تنتهي بتاريخ استحقاقها و تحمل شهادة الإيداع سعر فائدة محددة، و هي قابلة للتداول أو التحويل قبل استحقاقها في السوق الثانوي الخاص بها مما يعطيها ميزات أفضل من تلك التي تتمتع بها الودائع و الأدوات الأخرى.

– القروض المجمعة: وهي قروض كبيرة يتم تأمينها نيابة عن المقترض من قبل مجموعة من البنوك، و نظرا لكون هذا القرض كبير جدا فلا يستطيع المقترض الحصول عليه من بنك واحد إلا أن المقترض يفوض أحد البنوك لإدارة هذا القرض و تجميعه و توزيعه بين البنوك، و يسمى هذا البنك المدير الرئيسي للقرض.

و يتم تسعير هذه القروض على أساس سعر فائدة أساسي معوم و هامش معين فوق السعر الأساسي، و السعر الأساسي للفائدة قد يكون اللايبور (LIBOR) آو البرايم (Prime rate) ، ويعتمد الهامش على سمعة المقترض و ملاءته و مركزه المالي و الضمانات المقدمة .

ملاحظة :

– اللايبور (LIBOR): هو سعر الإقراض في بنوك لندن .

– البرايم (Prime rate): أو(prime lending rate) هو سعر الفائدة على الإقراض الذي تستخدمه البنوك في حالة العملاء المفضلين، أي أولئك الذين لديهم ائتمان جيد.

– السندات : السندات هي عبارة عن ورقة مالية تمثل حصة في قرض قابلة للتداول و يستحق السند في تاريخ معين و يتعهد مصدر السندات بدفع القيمة الاسمية للسند بتاريخ الاستحقاق مع دفع الفوائد بصورة دورية، وقد تكون هذه السندات لأجل قصير او لاجال طويلة، وقد تكون هذه السندات مضمونة او غير مضمونة و في العادة تكون أسعار الفائدة على السندات غير المضمونة أعلى من السندات المضمونة نظرا لمخاطرها المرتفعة.

– السحوبات الزمنية : السحب هو محرر مكتوب يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص أخر هو المسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.

و تعتبر السحوبات الزمنية من الأدوات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية خلال الاعتمادات المستندية و بوالص التحصيل فبعد قبولها من المسحوب عليه يتوجب دفع قيمتها بتواريخ الاستحقاق من خلال البنوك، وقد يتم قبول هذه السحوبات من قبل البنوك مما يجعلها قابلة للتداول و التسويق في السوق الثانوي الخاص بها إلى أن تستحق بتاريخ الاستحقاق، و هو ما يسمى بالقبولات المصرفية التي أصبحت أداة من أدوات السوق النقدي.